دراسة تحليلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

يوسف سعد عيد الغريب([1])

باحث دكتوراه –معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل– جامعة اسوان.

أ.د/ محمد عبد الوهاب ابو نحول

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة، جامعة أسيوط.

أ.د / رياض اسماعيل مصطفى رياض

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعـــة – جامعـــة العريـــش.

د. / محمود محمد عنبر

قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعـــة أسوان.

[1]) وجب التنويه أن البحث جزء من رسالة الدكتوراه عنوانها " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في افريقيا الدروس المستفادة للكويت "، لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الدكتوراه، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة أسون.

المستخلص

تهدف الدراسة إلي تناول اطار تحليلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وتوصلت الدراسة إلي أن الحكومة الكويتية قد عملت علي نهوض وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام الخطط والاستراتيجيات القومية، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، بالاضافة الي تسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الي التمويل، وتوفير الحوافز المالية، كذلك العمل علي دعم القدرات الفنية، وزيادة مستويات الانتاجية والتنافسية ودعم راس المال البشري، وعل الرغم من ذلك هناك العديد التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، حيث تعد البيوقراطية أبرز تحديات التي تواجه نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتخذ الحكومة الكويتية العديد من الاجراءات للحد منها، تطبيق نظام الشباك الواحد للاستثمار.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دولة الكويت

Abstract

Small and Medium Enterprises in the State of Kuwait: An Analytical Framework

The study aims to address an analytical framework for small and medium enterprises in Kuwait, The study concluded that the Kuwaiti government has worked on the advancement and development of small and medium enterprises, using national plans and strategies, and providing an appropriate legal and regulatory environment, In addition to facilitating access for small and medium enterprises to financing, and providing financial incentives, As well as working to support technical capabilities, increase levels of productivity and competitiveness and support human capital, Despite this, there are many challenges facing small and medium enterprises in the State of Kuwait, Bureaucracy is the most prominent challenge facing the growth of small and medium-sized enterprises, and the Kuwaiti government takes many measures to reduce them, implementing the one-stop-shop system for investment.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت: إطار تحليلي

١.٢ مقدمة

لقد أدي الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية خلال العقد الثاني من القرن ٢١ الي وجود تحديات كبيرة امام الاقتصاد الكويتي لاسيما وأن ٩٠% من دخل الكويت يعتمد علي عوائد النفط، ويُعد ارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الكويتي أبرز

التحديات الناتجة عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية، حيث بلغ معدل البطالة نحو ٤.٧% بين الكويت عام ٢٠١٥، بالاضافة الي عدم تمكن القطاع الحكومي من استيعاب المزيد من طلبات التوظف، ومن ثم اتجهت الحكومة الكويتية الي الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل أكثر من نحو ٩٠% من الشركات العاملة في الكويت. (الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٦: ٥)

تستهدف الحكومة الكويتية من دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلق المزيد من فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي حيث لجاءت إلي اتخاذ المزيد من الاجراءات من أجل تحفيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية، منها دراسة Oduntan (٢٠١٤) التي حاولت مسح للسياسات والبرامج التي شرعت فيها الحكومات المختلفة لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا منذ أوائل الثمانينيات، تنتهي الدراسة باقتراح جريء مفاده أن الحكومة يجب أن تبدد طاقة أقل في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وبدلاً من ذلك، ينبغي صياغة السياسات التي تعزز وتدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنفذ من أجل الدعم الاقتصادي والاعتماد على الذات.

دراسة نشأت الونداي (٢٠٠٨)، التي حاولت دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها علي التنمية الاقتصادية في العراق، وكانت نتائج الدراسة تؤكد علي تراجع كبير في اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بسبب الظروف الصعبة التي بها، كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلات الدعم والتمويل اللازم للنهوض بها، بالاضافة إلي تأثرا ببعض السياسات التي أثرت سلبا علي قدرتها التنافسية في هذه المشاريع.

تحاول الدراسة الحالية شرح الاطار التحليلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت بالاعتماد علي أحدث البيانات، وذلك بالاعتماد علي فرضية مفادها علي الرغم من وجود اهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت لازالت قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يوجه بعض التحديات في الكويت.

لإختبار مدي صحة الفرضية يقترح تقسيم الدراسة إلي ٧ أجزاء بالاضافة الي المقدمة، الجزء ٢.١ يتناول توضيح تعريف المشروعات الصغيرة في دولة الكويت. أماالجزء ٣.١ يتناول بالشرح الاطار القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت. أما الجزء ٤.١ يوضح الاطار التنظيمي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت. والجزء ٥.١ يبين دور الحكومة الكويتية في دعم

وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالنسبة للجزء ٦.١ يوضح تحديات بيئة الاعمال في الاقصاد الكويتي. اما الجزء الاخير فيتضمن الخلاصة.

٢.١ تعريف المشروعات الصغيرة في دولة الكويت

طبقاً لقانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يعرف المشروع الصغير أو المتوسط بأنه المشروع الذي يسهم بصورة مباشرة في تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي وتلبية احتياجات السوق المحلي أو الخارجي بالاضافة الي توفير فرص عمل للمواطنين.

ويتضمن التوزيع القطاعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون ٩٨ لسنة ٢٠١٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية، النشاط الصناعي، الزراعي، الحرفي، الخدمي، والمؤسسات الداعمة، والنشاط الالكتروني، بالاضافة لذلك يندرج تحت كل بند العديد من الأقسام، وقد حددت لائحته التنفيذية ثلاثة معايير لتحديد المشروعات العاملة في القطاع، عدد العاملين، وحجم الاصول، حجم المبيعات، يمكن استخدامها للتفرقة بين الصغير والمتوسط، كما هو موضح في الجدول (١)

جدول (١)

معايير التفرقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وجه المقارنة	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
عدد العاملين	(١-٥٠) عاملاً	(٥١-١٥٠) عاملاً
حجم الاصول	٢٥٠ ألف دينار كويتي علي الأكثر	٥٠٠ ألف دينار كويتي علي الاكثر
ايراداتها	لاتتجاوز ٧٥٠ ألف دينار كويتي سنوياً.	لا تتجاوز ايرادتها ١.٥ مليار ونصف دينار كويتي سنوياً

المصدر: (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩: ١٤٠)

يوضح الجدول (١) التفرقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لعدة معايير، عدد العاملين، حجم الاصول، وحجم الايراد السنوي، فالمشروع الصغية التي لايزيد عدد العملين بها عن خمسين عاملا، ولاتتجاوز اصولا ٢٥٠ ألف دينار كويتي، كما لاتتجاوز إيرادتها ٧٥٠ ألف دينار كويتي سنوياً، علي أن يكون المشروع مستقلاً

وليس تابع لكيان قانوني آخر، واذا ارتبط بكيان قانوني تجاري اخر، يتم اعتماد إجمالي اصول تلك الكيانات وإيراداتها ومجمل عدد العمالة لتحديد حجم المشروع.

أما المشروعات المتوسطة، تلك المشروعات التي لايقل عدد العاملين بها عن واحد وخمسين عاملاً ولايزيد عن مائة وخمسين عاملاً، ولاتتجاوز أصولها ٥٠٠ ألف دينار كويتي، ولاتتجاوز إيراداتها ١.٥ مليار دينار كويتي سنوياً، علي أن يكون المشروع مستقلاً وليس تابع لكيان قانوني آخر، واذا ارتبط بكيان قانوني تجاري اخر، يتم اعتماد إجمالي اصول تلك الكيانات وإيراداتها ومجمل عدد العمالة لتحديد حجم المشروع.

أما تعريف بنك الكويت الصناعي للمشروعات الصغيرة بأنها المشاريع التي لايتجاوز اجمالي المبلغ المستثمر بها عن نحو ٥٠٠ ألف دينار كويتي، ويكون هدفها، تحويل المواد الخام الي منتجات كاملة الصنع أو شبه كاملة الصنع او منتجات نصف جاهزة او تحويل المنتجات شبه المصنعة و/أو نصف الجاهزة الي منتجات مٌصنعة بشكل كامل، أو توفير خدمات الصيانة والخدمات الفنية والمهنية الاخري، بالاضافة الي المشاريع والاعمال التجارية.

وجدير بالذكر أن المشروعات الصغيرة تختلف عن المشروعات متناهية الصغري، حيث عرفت وزارة التجارة والصناعة الاخيرة بأنها الأعمال ذات الطبيعة الخاصة التي يباشرها أربابها دون الحاجة الي محل تجاري في إطار تسهيل ودعم المشروعات الصغيرة.

٣.١ الاطار القانوني لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

يتميز الاطار القانوني المرتبط بتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، بوجود قانون مختص لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوطة بالاضافة الي وجود قانون عام للاستثمار يشجع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يوجد قرار وزاري لتنظيم عمل القطاع مثل، القرار الوزاري رقم ٣٣٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن السماح بالترخيص للأعمال الحرة متناهية الصغر، والقرار الوزاري لسنة ٢٠١٨ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويعد القرار الوزاري لسنة ٢٠١٨ الصادر عن وزير التجارة والصناعة خالد ناصر الروضان قرارا خاصا بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤/٢٠١٨ المعدل لبعض احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ في شأن الصندوق الوطني لرعاية تنمية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أن يلغى العمل بالقرار الوزاري رقم ٥٢٢ لسنة ٢٠١٤ والقرارات المعدلة الخاصة باللائحة التنفيذية للقانون ٩٨ لسنة ٢٠١٣ وأي قرارات أخري تخالف أو تتعارض مع أحكام اللائحة الجديدة، حيث اشتمل علي بعض المزايا والتوسع في تعريف المشروعات المتعثرة والتأكيد علي أن النشاط الزراعي، نشاط يشتمل استصلاح الأراضي الزراعية، وإنتاج الزهور، وتنمية الثروة الحيوانية والثروة السمكية، والمناحل وما اتصل بذلك من أنشطة مع استمرار الأنشطة التي تمولها المحفظة الزراعية المنشأة بالمرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٨.

أما النشاط الحرفي، أي نشاط يعتمد على المهارات اليدوية أو المهنية وتستخدم فيه الآلات بشكل بسيط، النشاط الخدمي، أي نشاط في أعمال الصيانة أو الخدمات الفنية أو المهنية أو الفكرية، المؤسسة الداعمة، المؤسسات التي تقدم دعماً تدريبياً أو علمياً أو فنياً أو مالياً مثل الجامعات أو مراكز البحوث أو مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، أو المؤسسات المالية، النشاط الإلكتروني، أي نشاط بتقنية المعلومات تستخدم فيه الوسائل الإلكترونية ويشمل ذلك المعلومات المسموعة والبيانات الصوتية والمرئية وإنتاج المعلومات أو تخزينها أو تحويلها ومعالجتها أو استردادها أو استخراجها أو اتاحتها للآخرين وكل المشروعات المتعلقة بالبوابة العالمية الإلكترونية والإنترنت.

وبالنسبة لحاضنة المشروعات، جهة يتم اعتمادها من قبل الصندوق تقوم بتقديم خدمات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمبادرين وذلك من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لهم خلال السنوات الأولى للمشروع بهدف زيادة فرص نجاحها ونموها، الاحتضان الداخلي: الدعم اللوجستي والمالي الذي يؤديه الصندوق لأصحاب المشروعات التي تعمل داخل مكان استضافة الحاضنات وتكون ضمن البرامج المسجلة لدى الصندوق، الاحتضان الخارجي: الدعم اللوجستي والمالي الذي يؤديه الصندوق لأصحاب المشروعات التي تعمل خارج مكان استضافة الحاضنات وتكون ضمن البرامج المسجلة لدى الصندوق.

٤.١ الاطار التنظيمي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

فيما يتعلق بالاطار التنظيمي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هناك عددمن الجهات والادوار المناطة الاشراف علي وتنظيم انشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبنك الكويت المركزي، ووزارة التجارة والصناعة، وبنك الكويت الصناعي.

أ. الصندق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أصدرت الحكومة الكويتية قانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عامة مستقلة يبلغ رأس مالها ٢ مليار دينار كويتي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمملوكة من قبل الكويتيين بنسبة تصل لنحو ٨٠% من راس المال، ويضع القانون شروطاً محددة للمشاريع المستحقة للدعم وهي أن توظف من نحو ١ لنحو ٥٠ عامل كويتي، وألا تزيد تكلة انشاءها عن ٥٠٠ ألف دينار كويتي. (الموقع الالكتروني لصندوق رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)

ويهدف إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دعم الشباب وتخفيض معدلات البطالة وتمكين القطاع الخاص من تحفيز النمو الاقتصادي في الكويت، ويوصح الشكل (١) هيكله التنظيمي.

شكل(١)

الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني

لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

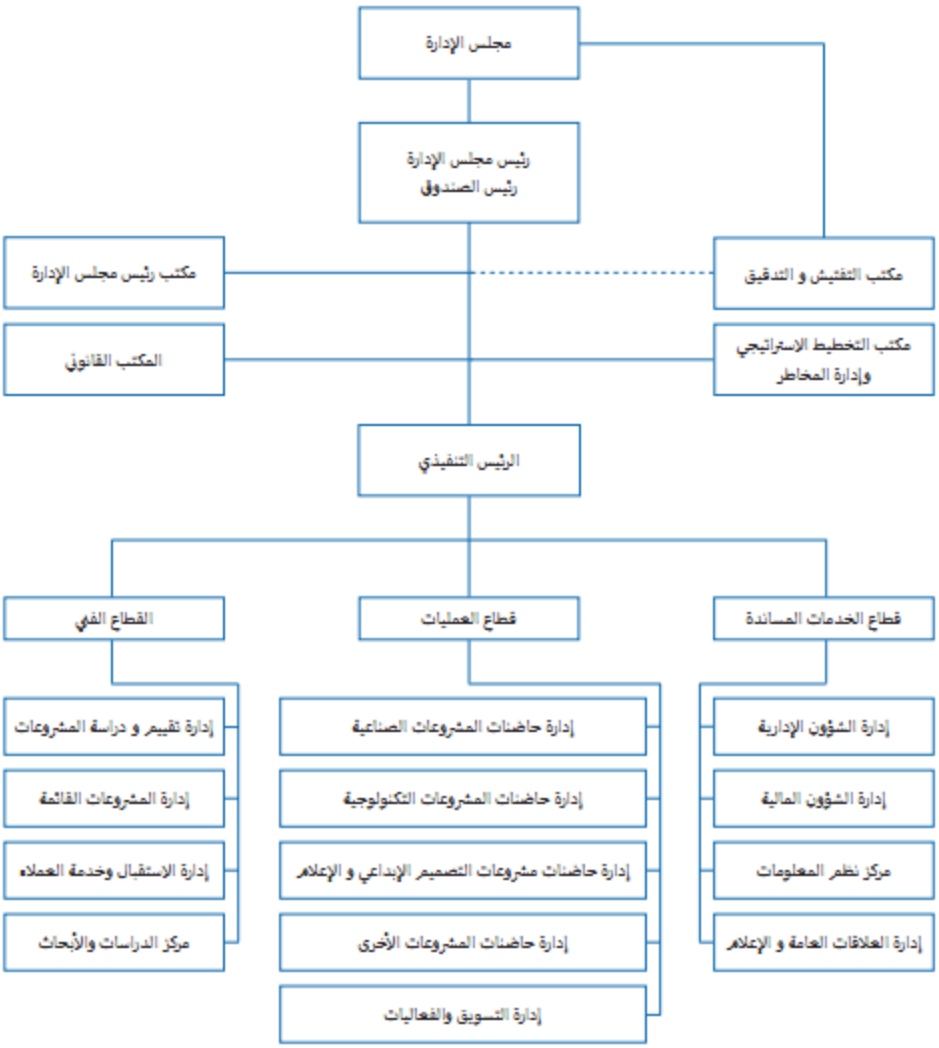

المصدر: (الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥: ١٥)

يوضح الشكل (١)الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يتكون من مجلس ادارة، ورئيس مجلس الادارة هو رئيس الصندوق، ثم الرئيس التنفيذي ويتبعه عدة ادارة مختلفة حسب القطاعات المختلفة، ويضع مجلس ادارة الصندوق قواعد التمويل وطريقة السداد، حيث تكون تكلفة رسم التمويل لاتتجاوز نحو ٢% من قيمة التمويل لمرة واحدة فقط، وللمتقدمين الحق في الحصول علي التمويل بما يتوافق مع قواعد الشريعة الاسلامية، كما يُنح المشروع الممول فترات سماح تتروح من سنة لنحو ثلاثة سنوات وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية، ويسدد المقترض التمويل الحاصل عليه من الصندوق بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة له، حيث يكون السداد علي بصفة دورية سواء نصف سنوية او شهرية او ربع سنوية حسبما يتم الاتفاق عليه، تحسب الضمانات علي أساس اصول المشروع الثابتة والمنقولة وجواز رهنها ضماناً للدين، كما تحدد اللائحة التنفيذية شروط وحدود ونسبة الخسارة التي علي اساسها يتم تصفية المشروع.

ويعتبر الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أبرز المؤسسات الغير مصرفيةة التي تقدم التمويل لقطاع المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، ويوضح الشكل (٢) التوزيع القطاعي لاجمالي المشروعات التي وافق الصندوق الوطني علي تمويلها خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٨)

شكل (٢)

التوزيع القطاعي لاجمالي المشروعات التي

وافق الصندوق الوطني علي تمويلها خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٨)

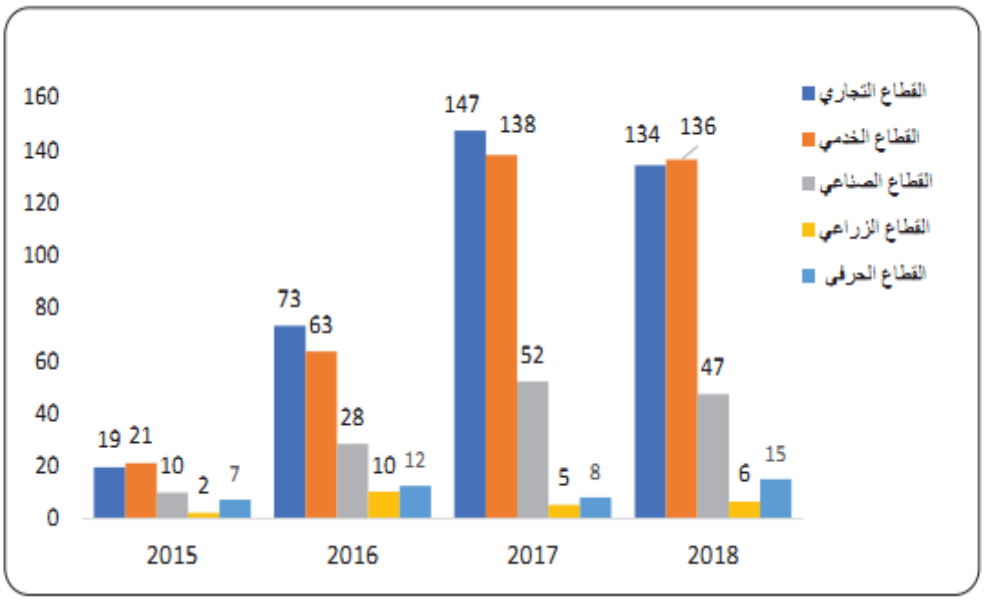

المصدر: (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩: ١٤٢)

يوضح الشكل (٢) التوزيع القطاعي لاجمالي المشروعات التي وافق عليها الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالكويت، حيث وافق

الصندوق منذ بدء عملياته التشغيلية علي تمويل نحو ٩٣٣ مشروعاً تتركز في القطاعين التجاري والخدمي بنسبة بلغت نحو ٧٨% من اجمالي المشروعات الممولة من قبل الصندوق.

ب. **بنك الكويت المركزي**، يشجع بنك الكويت المركزي القطاع المصرفي علي تقديم التمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتوافر لدي البنك المركزي الكويتي وفقاً للمادة ٨٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد نظام استعلامي ائتماني يغطي القروض الممنوحة من البنوك والتي تفوق ألف دينار، بالاضافة لذلك وعلي مستوي توافر الاستعلام الائتماني تم انشاءشركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) وفقاً للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠١ بغرض إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات التقسيط.

ت. **وزارة التجارة والصناعة**، حيث تختص وفقاً للقرار الوزاري رقم ٣٣٠ لسنة ٢٠١٧ بالسماح بالتراخيص للاعمال الحرة متناهية الصغر.

ث. **بنك الكويت الصناعي**، يختص وفقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته بإنشاء وادارة محفظة مالية لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتين، ويوضح الشكل (٣) أجمالي المشروعات الصغيرة التي تم تمويلها من قبل بنك الكويت الصناعي حتي نوفمبر ٢٠١٨

شكل (٣)

أجمالي المشروعات الصغيرة

التي تم تمويلها من قبل بنك الكويت الصناعي حتي نوفمبر ٢٠١٨

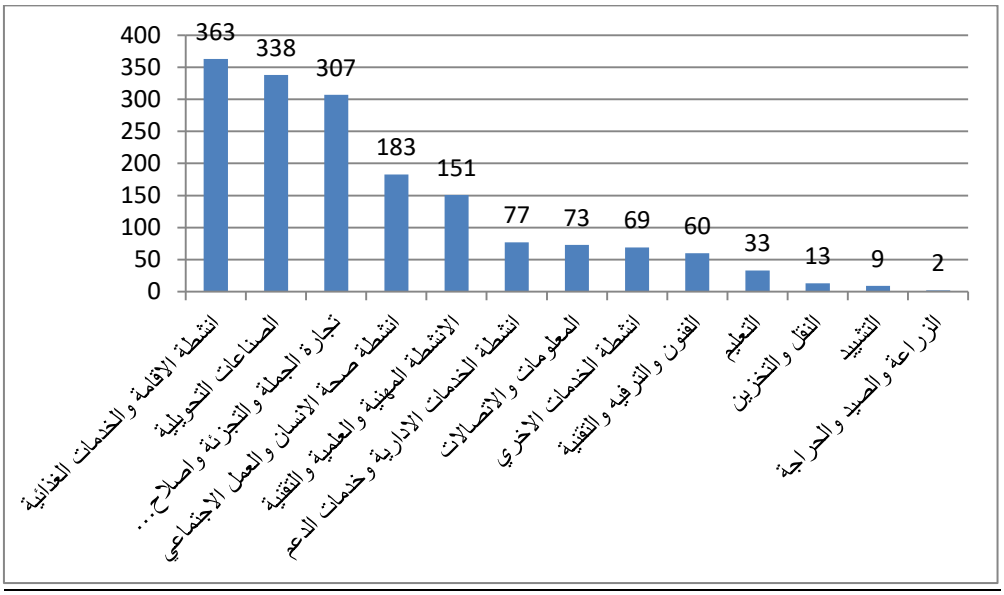

المصدر: (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩: ١٤٢)

يبين الشكل (٣) إجمالي المشروعات الصغيرة التي تم تمويلا من قبل بنك الكويت الصناعي حتي نوفمبر ٢٠١٨، حيث يتضح أن بنك الكويت الصناعي مول نحو ١٦٧٨ مشروع حتي نوفمبر ٢٠١٨. تتركز أغلبها في قطاعات الخدمات الغذائية والصناعات التحويلية والتجارة والعمل الاجتماعي وخدمات الدعم بعدد مشروعات بلغت نحو ١٣٤٢ مشروع وهي تعادل نحو٨٠% من اجمالي المشروعات الصغيرة التي قدم لها بنك الكويت الصناعي تمويلاً.

٥.١ دور الحكومة الكويتية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تهتم الحكومة الكويتية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث عملت الحكومة الكويتية علي نهوض وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام الخطط والاستراتيجيات القومية، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، بالاضافة الي تسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الي التمويل، وتوفير الحوافز المالية، كذلك العمل علي دعم القدرات الفنية، وزيادة مستويات الانتاجية والتنافسية ودعم راس المال البشري. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩: ١٤٤-١٤٦)

بالنسبة **للخطط والاستراتيجيات والسياسات** التي تبنتها الحكومة الكويتية للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت الكويت بانشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف استراتيجية الصندوق لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الكويتي، بالاضافة الي خلق بيئة عمل ملاءمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما قامت الحكومة الكويتية بتوفير **بيئية قانونية وتنظيمية** ملاءمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتم تأسيس محفظة تمويل الانشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ الذي قضي بتأسيس محفظة مالية برأسمال يبلغ نحو ٥٠ مليون دينار كويتي، يتم ادارتها من قبل بنك الكويت الصناعي وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية، وقد تميزت تسهيلات المحفظة بتمويل يصل لنحو ٨٠% من قيمة المشروع وبحد أقصي ٤٠٠ ألف دينار كويتي بضمان أصول المشروع، وفترة سماح تصل لنحو ٣ سنوات للمشاريع الصغيرة.(المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٦: ١١٣)

بالاضافة الي القانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ ولائحته التنفيذية بخصوص الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي تضمن العديد من الحوافز والمزايا والتيسيرات لتسهيل نفاذ تلك المشروعات، والقرار الوزاري رقم ٣٣٠ لعام ٢٠١٧ بشأن السماح بالتراخيص للأعمال الحرة متناهية الصعر، بالاضافة للعديد من القرارات الاخري التي ساعدت علي توفير بيئية قانونية وتنظيمية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٦: ١٢٦-١٢٩).

بالاضافة لتسهيل **التمويل** اللازم لتمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبني البنك المركزي عدد من المبادرات لتشجيع المصارف علي منح الائتمان لهذ المشروعات، وذلك بما يشمل خفض أوزان المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة لهذ المشروعات لمستويات تفضيلية وصلت لنحو ٧٥% في اطار حساب الكفاية لراس المال، بهدف تخفيف تكلفة راس المال علي البنوك، وتشجيعها علي تمويل هذه الشركات بالمقارنة بغيرها من القطاعات، كما اصدر بنك الكويت المركزي دليل حماية العملاء من الاشخاص الطبيعين والشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التثقيف المالي بشكل نصف سنوي وتوعية بحقوقهم في ضوء التعاملات مع البنوك،

كما يتابع بنك الكويت المركزي بشكل نصف سنوي خطط البنوك لتطوير المنتجات والخدمات سواء لقطاع التجزئة أو الشركات، مما يعد حافزا للابتكار والتحسين.

بالنسبة **للحوافز المالية** الممنوحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث وضع مجلس ادارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة القواعد اللازمة لمنح اعفاءات لتلك المشروعات منها، إعفاء المعدات والمستلزمات والمواد الاولية والسلع الوسيطة المستوردة من الرسوم الجمركية بحيث لايجوز التصرف في غير الغرض المخصص لها وإلا استحقت الرسوم، دعم توجه المشروعات الصغيرة نحو التصدير دعم المواد الاولية المستخدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تقديم الخدمات اللازمة لمساعدة هذه المشروعات علي بدء نشاطها ومواجهة مشاكل التشغيل والانتاج، وتنمية القدرات الادارية لأصحابها ومهاراتهم في التسويق ومراقبة وتطوير تحسين الانتاج، بالاضافة الي الاعفاء من الضرائب لمدة مناسبة أو خفض وعاء الضريبة باستبعاد بعض المصروفات الاستثمارية والاحتياطات أو خفض معدل الضريبة.

كما عملت الحكومة الكويتية علي تخصيص نسبة لمنتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في **عقود المشتريات الحكومية**، وتخصيص أية عقود ومناقصات وممارسات ومزايدات قيمتها أقل من خمسين ألف دينار كويتي من عقود

الوزارات والادارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة للتعاقد مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لشراء احتياجاتها من تلك المشروعات أو الاستعانة بها في تنفيذ الانشاءات اللازمة لتلك الجهات مع إعطاء منتجات هذه المشروعات أفضلية سعرية عند التعاقد.

بالنسبة لدعم **القدرات الفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،** يقوم الصندوق الوطني لرعاية وتمية المشروعات الصغرة والمتوسطة بتقديم الدعم الفني وتطوير قدرات المبادرين في حال حاجتهم لها عند البدء في مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة بالاضافة الي تقديم المساعدة الفنية للمشاريع المتعثرة التي تحتاج الي دعم.

فيما يتعلق بالمبادرات الحكومية المبذولة لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من **زيادة الانتاج والتنافسية ودعم راس المال البشري،** فقد تم تشكيل ادارة خاصة تتبع الهيكل التنظيمي للصندوق تتوم بمهمة تأسيس أو اعتماد حاضنات المشروعات يراعي فيها المواصفات العالمية ويخصص جزء من ميزانية للقيام بنشاطها، وتتولي حاضنات الاعمال توفير عدة خدمات علي عدة مراحل هي:

المرحلة الاولي، تتمثل في الدعم التدريبي من خلال التعاون مع المؤسسات الداعمة والمتخصصة في مجالات عمل الصندوق، لتقديم برامج تدريبية وتنموية مناسبة

لأصحاب المشروعات، بالاضافة الي اعداد الدراسات والابحاث التي تساعد اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي تحويل افكارهم لمشروعات قابلة للتطبيق العملي.

المرحلة الثانية وتشمل الدعم الفني والاستشاري من خلال توفير كافة الاستشارات الفنية لصحاب المشروع خلال الحضانة، سواء خلال فترة الاحتضان الداخلي او الخارجي، ويقصد بالاحتضان الداخلي تقديم الدعم اللوجيستي من خلال توفير مكان لاستضافة المشروع لفترة زمنية معينة يحددها الصندوق مع الحاضنة ثم يتحول بعدها الي الاحتضان الخارجي، ويقصد بها قيام صاحب المشروع بإنشاء مشروعه الخاص خارج مكان استضافة الحاضنة مع الاستفادة بكافة صور الدعم الفني والاستشاري المقدم من قبل الصندوق بما في ذلك توفير الاراضي اللازمة لاستمرار المشروع.

اما **المرحلة الثالثة** في تشمل ربط المشروعات ببعضها البعض وربطها مع مشرعات قائمة بما يفيد في نمو المشروعات وخدمتها للاقتصاد الوطني، كما يجوز للصندوق أن يعهد الحاضنة بإدارة المشروع نيابة عن صاحب المشروع حال حدوث عائق موقت يحول دون ادارته للمشروع ادارة سليمة.

وجدير بالذكر أن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد علي عدة معايير عند تقديم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها الاكثر تحقيقا للقية المضافة، وتنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتشجيع التوظف الذاتي بالاضافة الي عدة معايير اخري منها البيئة أي الاكثر حفاظا علي البيئة وغيرها.

٦.١ تحديات بيئة الاعمال في الاقصاد الكويتي

لايمكن أن نتجاهل الدور الهام للمبادرات الحكومية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي خاصة في الفترة الاخيرة، إلا أن ذلك لايمنع من أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت لازال يواجه العديد من التحديات التي تتطلب المزيد من الدعم الحكومي لتنمية هذا القطاع، الذي كان يسهم بنحو ٨٥% لنحو ٩٥% من اجمالي الاقتصاد الوطني ماقبل النفط، (خليفة ضو، ٢٠١٥: ١١١).

يُعد الاحتكارات أبرز التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، حيث تحتكر الحكومة العديد من القطاعات في مجال النفط، وحتي وقت قريب كانت محطات الوقود، والنقل العام والمنتزهات الترفيهية، حتي دور

السينما الي حد كبير في أيدي القطاع الحكومة، وهو الامر الذي يحد من منافسة القطاع الخاص، لذلك يبقي القطاع الخاص بعيد عن المناطق عادة ما تكون مجال القطاع الخاص، بالاضافة الي الحكومة مجرد أن تبدأ في ادارة تلك المشروعات يصبح المشروع مرتبطاً بالقطاع العام، ولن يكون هناك حافز لتسليمها للقطاع الخاص خاصة مع تعارض المصالح، ومعارضة السياسين ذلك خوفاً من البطالة وانخفاض الدخول وارباح الموردين. (Abdel Rahman and Al-Owaihan, 2015: 10)

كما تُعد الاجراءات البيوقراطية وطول الدورة المستندية أهم التحديات التي لاتزال تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإن كانت الحكومة تحاول تذليل تلك العقبات بتطبيق نظام "الشباك الواحد"، من تسهيل اجراءات تأسيس الشركات.

بالاضافة لذلك تُعد بيئة الاعمال الكويتي أبرز التحديات امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فعلي الرغم من انخفاض مستوي المخاطر الاقتصادية المتوقعة في دولة الكويت، إلا أن تصنيف بيئة الاعمال في الكويت لازال منخفضاً نسبياً أي بالنسبة لتصنيف بية الاعمال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

فمؤشر البنك الدولي حول سهولة ممارسة الاعمال لعام ٢٠٠٣ صنف الكويت في المرتية ٨٦ علي مستوي العالم وان كان قد تدهور لنحو ٩٧ عام ٢٠١٩ إلا انه

تحسن نسبياً لنحو ٨٣ عام ٢٠٢٠يسّرت دولة الكويت عملية البدء بالنشاط التجاري من خلال دمج الإجراءات للحصول على الترخيص التجاري وتبسيط تسجيل الشركات عبر الإنترنت. كما يسّرت دولة الكويت عملية الحصول على تصاريح البناء وقد سهّلت عملية استصدار تصاريح البناء في دولة الكويت تقليص الوقت اللازم للحصول على التصاريح إلى ١٠٣ يوم بدلا من ١٩٤ يوماً، أي بنحو ٥٠ يومًا أقل من متوسط الاقتصاديات الكبرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويسّرت دولة الكويت عملية الحصول على الكهرباء وأدت التحسينات في عملية توصيل الكهرباء إلى تقليص وقت انتظار الشركة للحصول على الكهرباء من ٦٥ يومًا إلى ٤٩ يومًا.(World bank, 24 October 2019: Press Release)

بالاضافة لذلك سهّلت دولة الكويت عملية تسجيل الأملاك العقارية من خلال حيث تم تقليص الوقت المستغرق لإكمال جميع الإجراءات اللازمة إلى النصف من ٣٥ يومًا إلى ١٧ يومًا. وحسّنت دولة الكويت الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال ضمان الحقوق القانونية للمقترضين في فحص بياناتهم الائتمانية وتوفير نقاط ائتمانية كخدمة ذات قيمة مضافة للبنوك والمؤسسات المالية. وعزّزت دولة الكويت حماية أقلية المستثمرين من خلال تقديم إشعار مدته ٢١ يومًا لاجتماعات الجمعية العمومية. (World bank, 24 October 2019: Press Release)

سهّلت دولة الكويت التجارة عبر الحدود من خلال تحسين نظام إدارة المخاطر الجمركية وتطبيق نظام الكتروني جديد للتخليص الجمركي. بالإضافة، إتخذت دولة الكويت المزيد من الخطوات لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الدولية.(World bank, 24 October 2019: Press Release)

٧.١ الخلاصة

تهدف الدراسة الي تناول اطار تحليلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وقد تم تقسيم الدراسة إلي سبعة أجزاء بالاضافة إلي المقدمة، الجزء الثاني وضح تعريف المشروعات الصغيرة في دولة الكويت. أما الجزء الثالث شرح الاطار القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت. أما الجزء الرابع وضح الاطار التنظيمي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت. والجزء الخامس بيّن دور الحكومة الكويتية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالنسبة للجزء السادس وضح تحديات بيئة الاعمال في الاقصاد الكويتي.

الجزء الثاني، والذي يتناول تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، حيث تم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لعدة معايير، عدد العاملين، حجم الاصول، وحجم الايراد السنوي، أما **الجزء الثالث** الذي يتناول الاطار

التنظيمي حيث توصلت الدراسة الي وجود قانون لتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما الاطار التنظيمي فقد تم تناوله بالشرح في الجزء الرابع، فهناك عدد من الجهات والادوار المناطة الاشراف علي وتنظيم انشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبنك الكويت المركزي، ووزارة التجارة والصناعة، وبنك الكويت الصناعي.

وبالنسبة **للجزء الخامس** فقد تناول توضيح دور الحكومة الكويتية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد عملت الحكومة الكويتية علي نهوض وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام الخطط والاستراتيجيات القومية، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، بالاضافة الي تسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الي التمويل، وتوفير الحوافز المالية، كذلك العمل علي دعم القدرات الفنية، وزيادة مستويات الانتاجية والتنافسية ودعم راس المال البشري.

أما **الجزء السابع** فقد بيَّن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، حيث تعد البيوقراطية ابرز تحديات التي تواجه نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتخذ الحكومة الكويتية العديد من الاجراءات للحد منها، تطبيق نظام الشباك الواحد للاستثمار، وبالنسبة للجزء الاخير من الدراسة فقد اشتمل علي الخلاصة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- **الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** (٢٠١٥)، التقرير السنوي الاول للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، دولة الكويت.
- **الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** (٢٠١٦)، التقرير السنوي الاول للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، دولة الكويت.
- **صندوق النقد العربي** (٢٠١٩)، "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
- خليفة ضو (٢٠١٥)، " **دور الصندوق العربي في مجال تنمية المشروعات المتناهية الغر والصغيرة والمتوسطة**"، مؤتمر تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية، الكويت ٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠١٥، الصندوق العربي لأنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- **المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (ديسمبر ٢٠١٦)، أوراق وابحاث ورشة

العمل حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجل التعاون لدول الخليج العربي.

- نشأت الونداي (٢٠٠٨)، " أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق"، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد٦، العدد٣، العراق.

المراجع باللغة الانجليزية

- Abdel Rahman, A.A, and Al-Owaihan, A., (August 2015), "**Kuwait SMEs: Size, Obstacles and Suggested Remedie**", International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR), Vol. 3, Issue 8, PP 7-14.
- World bank (24 October 2019), "Doing business 2020: Kuwait Ranking improve from 97 to 83, Joins the top -10 improvers in the world", **Press Release**.
- Oduntan, K.O., (2014), "The Role of Small and Medium Enterprises in Economic Development: The Nigerian Experience", **International Conference on Arts**,

Economics and Management (ICAEM'14), March 22-23, Dubai (UAE)

المواقع الالكترونية:

الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

https://www.nationalfund.gov.kw/ar/